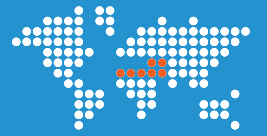




فهم كيفية إشراك الرجال في مناهج التحول في قضايا النوع الاجتماعي لإنهاء العنف ضد المرأة

مذكرة توجيهية لإثراء وضع السياسات والبرامج الوطنية بالمعلومات
استنادًا إلى نتائج من الدراسة الاستقصائية الدولية بشأن الرجال
والمساواة بين الجنسين - الشرق الأوسط وشمال أفريقيا



فهم كيفية إشراك الرجال في مناهج التحول في قضايا النوع الاجتماعي لإنهاء العنف ضد المرأة

مذكرة توجيهية لإثراء وضع السياسات والبرامج الوطنية بالمعلومات
استنادًا إلى نتائج من الدراسة الاستقصائية الدولية بشأن الرجال
والمساواة بين الجنسين - الشرق الأوسط وشمال أفريقيا



شكر وتقدير

نود أن نتوجه بجزيل الشكر لكل من لينا كارلسون وليمونيا فوكيدو وزينب شبيحي وهديل عبده وماريا غزاوي ورشا أبو العزم وجمانة زبانة ورضوى طارق وعماد كريم ومنال بنكيران ويوكو ماروتا وماريز غيموند من هيئة الأمم المتحدة للمرأة لدعمهن ومراجعتن الدقيقة لهذه الوثيقة. والشكر أيضًا مُستحق لكل من غاري باركر وشيرين الفقي وكريستينا فلاهوفيكوفا لما قدموه من مُدخلات واتجاهات استراتيجية وإلى بيلين بونيلا ونينا فورد من بروموندو الولايات المتحدة لدعمهما التحريري. هذه الإرشادات من تأليف كل من آبي فرايد، وأليكسا هاسينك وبرايين هيلمان وأنايك ميلر وهم من العاملين لدى بروموندو-الولايات المتحدة.

مقترح الإشارة المرجعية

بروموندو-الولايات المتحدة. (2017). فهم كيفية إشراك الرجال في مناهج التحول في قضايا النوع الاجتماعي لإنهاء العنف ضد المرأة: موجز للسياسات والبرامج يستند إلى نتائج من الدراسة الاستقصائية الدولية بشأن الرجال والمساواة بين الجنسين - الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. واشنطن العاصمة: بروموندو-الولايات المتحدة.

© هيئة الأمم المتحدة للمرأة، 2018

الدراسة الاستقصائية الدولية بشأن الرجال والمساواة بين الجنسين (IMAGES)

الآراء المعبر عنها في هذا المنشور هي آراء المؤلفين/المؤلفات ولا تمثل بالضرورة وجهات نظر هيئة الأمم المتحدة للمرأة أو أي من المنظمات التابعة لها. ولا تشير الأسماء الموضحة في هذا التقرير إلى المصادقة الرسمية من قبل الأمم المتحدة. للحصول على قائمة تضم أية أخطاء أو تعديلات في المحتوى تمت لاحقًا بعد مرحلة الطباعة ، يُرجى زيارة الموقع الإلكتروني.

ISBN: 978-1-63214-138-5

تصميم: محمد جابر

الصورة: هيئة الأمم المتحدة للمرأة/ عماد كريم

جدول المحتويات

6	حالة العنف ضد المرأة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
8	توجيه برنامجي: منع العنف ضد المرأة والاستجابة له
9	كيف يمكننا تعزيز برامج لإشراك الرجال في منع العنف ضد المرأة والاستجابة له في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؟
11	كسب التأييد لاتخاذ إجراءات: إنشاء بيئة مواتية لمنع العنف ضد المرأة
12	الاستفادة من المعايير الدولية: أهداف التنمية المستدامة
12	نقاط الدخول والغايات المحتملة لكسب التأييد على المستوى الوطني
14	توصيات لتغييرات السياسات التحويلية في مجال النوع الاجتماعي
16	الخلاصة
17	المراجع

حالة العنف ضد المرأة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا³

يشجع استخدام الرجال للعنف ضد المرأة في المنطقة، سواء في المنزل أو في المجالات العامة، ويتخذ جميع الأشكال: الجسدي والجنسي والعاطفي والاقتصادي. وعلى الرغم من أن العديد من الرجال يصفون العنف ضد الزوجة باعتباره ظاهرة من الماضي، مشيرين إلى وضع المرأة المحسّن باعتباره دليلاً على أن عدم شيوع العنف وانحسار قبوله، إلا أن البيانات تظهر عكس ذلك. فقد كشفت الأبحاث التي أجرتها منظمة الصحة العالمية أن انتشار عنف الشريك الحميم عالمياً على مدى العمر يبلغ 30 في المائة. وتشير بيانات الدراسة الاستقصائية الدولية بشأن الرجال والمساواة بين الجنسين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى أنه في مصر ولبنان والمغرب وفلسطين⁴ أبلغ 10 في المائة إلى 45 في المائة تقريباً من الرجال الذين سبق لهم الزواج عن استخدامهم العنف الجسدي ضد الشريكة، في حين أكدت أعداد مساوية من النساء تقريباً تعرضهن لمثل هذا العنف. كما تؤثر المعدلات المرتفعة من العنف العاطفي (مثل الإهانات والإذلال والتخويف والتهديد) تأثيراً عكسياً على حياة النساء. وقد أبلغ ما بين 20 في المائة إلى 80 في المائة من الرجال عن ارتكابهم نوعاً ما من العنف العاطفي ضد زوجاتهم. ويعد التهاون مع استخدام الرجال لعنف الشريك الحميم واسع الانتشار: فعلى سبيل المثال، ذكر 90 في المائة من الرجال و70 في المائة من النساء في مصر أنهم يعتقدون أن الزوجة ينبغي أن تتحمل العنف لكي تحافظ على كيان الأسرة. وعبر كافة المناطق التي شملتها الأبحاث، فإن المعدلات المبلغ عنها من ارتكاب عنف الشريك الحميم بين الرجال الذين سبق لهم الزواج والبالغين من العمر 18-59 عاماً وأعداد النساء اللاتي سبق لهن الزواج في الفئة العمرية 18-59 عاماً، واللاتي يبلغن عن تعرضهن لعنف الشريك الحميم، تعدّ مرتفعة، وهو وضع يعكسه الشكل 1.5

لا تزال منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تشهد تقدماً - مدفوعاً بفعل السياسات الحكومية الجديدة ومبادرات المجتمع المدني - في مؤشرات الصحة والتعليم، كما تشهد تقدماً في اتجاه تحقيق المزيد من المساواة بين الجنسين بما في ذلك النهوض بحقوق المرأة. ولكن، كما هو الحال في جميع مناطق العالم، هناك طريق طويل ينبغي أن يُقطع قبل أن تحصل النساء على المساواة الحقيقية مع الرجال.

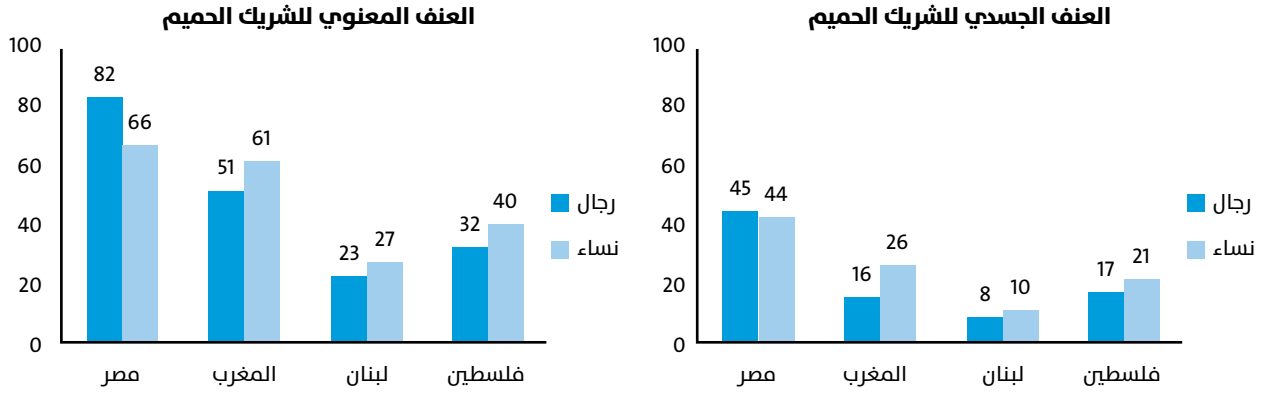
تستند هذه المذكرة التوجيهية إلى بيانات وتوصيات مستقاة من مفهوم الرجولة: نتائج من الدراسة الاستقصائية الدولية بشأن الرجال والمساواة بين الجنسين - الشرق الأوسط وشمال أفريقيا¹ بشأن موضوع إنهاء العنف ضد المرأة² من أجل رفاه النساء والرجال والأطفال والمجتمعات. وهي تعطي إرشادات عامة بشأن الكيفية التي يمكن بها للشركاء من المجتمع المدني والأطراف الفاعلة الرئيسية في المنطقة تصميم البرامج ومواءمتها والتأثير على بيئة السياسات التي تعزز عدم اللجوء للعنف في المنزل، وفي العمل وفي الأماكن العامة، مع التطلع إلى تحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة بحلول عام 2030.

ويُقصد من التوصيات التي تقدمها هذه المذكرة أن تكون بمثابة إرشادات إقليمية، ينبغي أن يتم تكييفها أكثر بالنسبة للسياق ومواءمتها للاستخدام على المستوى الوطني. أُنتجت هذه المذكرة التوجيهية بالاقتران مع ثلاث مذكرات توجيهية أخرى بشأن موضوعات التنشئة الاجتماعية الخاصة بالنوع الاجتماعي، والشباب والأبوة وتقديم الرعاية. عند مواءمة محتوى هذه المذكرة التوجيهية وتوصياتها، ينبغي فهم كل من النساء والفتيات والرجال والفتيان كمجموعتين متباينتين من الأفراد الذين لهم تجارب مختلفة واحتياجات متفاوتة، طبقاً للنوع الاجتماعي والميل الجنسي والانتماء الديني والقدرات.

صُمّمت الدراسة الاستقصائية الدولية بشأن الرجال والمساواة بين الجنسين - الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لإلقاء نظرة كُلية على حياة الرجال والنساء في المنطقة. تستكشف الدراسة التي انطوت على إجراء مقابلات مع ما يقرب من 10,000 شخص (من الرجال والنساء)، والتي أجرتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة وبروموندو وشركاء البحث المحليين في مصر ولبنان (بما في ذلك لاجئين سوريين) والمغرب وفلسطين العديد من الصور النمطية التي يشجع ارتباطها بالرجال والنساء في هذه البلدان، وتلقي الضوء على المسارات نحو المساواة.

الشكل رقم 1: تعرض النساء وارتكاب الرجال لعنف الشريك الحميم والعنف الجسدي

النسبة المئوية من الرجال الذين سبق لهم الزواج والذين أبلغوا عن ارتكابهم عنف الشريك الحميم من قبل ومن النساء اللاتي سبق لهن الزواج اللاتي أبلغن عن تعرضهن لعنف الشريك الحميم، الدراسة الاستقصائية الدولية بشأن الرجال والمساواة بين الجنسين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 2016.



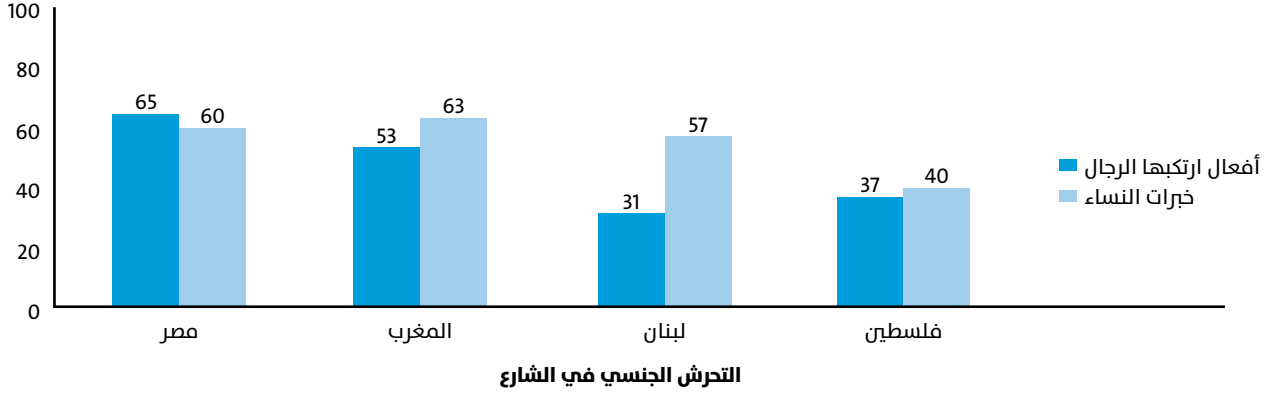
ويعد التحرش الجنسي في الشارع من بين صور العنف الأخرى ضد المرأة الجديرة بالذكر في المنطقة، بما في ذلك التعليقات الجنسية، والملاحقة/المتابعة أو التحديق/الغمز. يبلغ ما بين 31 في المائة و64 في المائة من الرجال في المنطقة أنهم قاموا بمثل هذه الأفعال في الماضي، في حين أن 40 في المائة إلى 63 في المائة من النساء يبلغن عن تعرضهن لمثل هذه الأنواع من التحرش في وقتٍ ما.⁸ وعند سؤالهم عن سبب مشاركتهم في مثل هذه الممارسات، أجابت الغالبية العظمى من الرجال - والتي تصل إلى 90 في المائة في بعض البلدان - أنهم فعلوا ذلك من أجل المتعة، وألقى الثلثان إلى الثلثة أرباع منهم اللوم على النساء لارتدائهن ملابس "استفزازية". ومن اللافت للنظر أن نسبة مئوية مماثلة من النساء في العديد من البلدان التي شملتها الدراسة الاستقصائية مقتنعات بوجهة النظر هذه.

على الرغم من أن الغالبية العظمى من حالات العنف ضد المرأة في المنطقة وعلى مستوى العالم يرتكبها الشركاء الحميمون من الذكور، إلا أن العنف الجسدي والجنسي من غير الشريك الحميم يمثل مشكلةً أيضًا. ويشمل مرتكبو العنف الجسدي من غير الشريك الحميم الذين يشيخ الإبلاغ عنهم، الآباء وغيرهم من أفراد الأسرة (من الذكور والإناث)، والمعلمين وزملاء العمل والأغراب. ويؤمن أغلبية الرجال والنساء في العديد من البلدان أنه إذا اغتصبت المرأة فيجب أن تتزوج مغتصبها، على الرغم من أن النشطاء في العديد من البلدان يتحدون هذا الاعتقاد من خلال حملات التوعية الجماهيرية والإصلاحات التشريعية، مثل إلغاء بعض القوانين مؤخرًا في الأردن ولبنان والمغرب، وهي قوانين كانت تتيح للمغتصبين تجنب العقاب من خلال الزواج بمن يتهمهم. ومن بين أهم الإصلاحات التي أجريت مؤخرًا ما حدث في تونس، حيث أقر البرلمان حزمة تشريعات بشأن منع العنف ضد المرأة في عام 2017.⁶

يتخذ العنف ضد النساء أشكالاً مختلفة في شتى أرجاء المنطقة بما في ذلك المناطق المشاركة في أبحاث الدراسة الاستقصائية الدولية بشأن الرجال والمساواة بين الجنسين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. إذ تشهد مصر، على سبيل المثال، معدلات مرتفعة من تشويه أو بتر الأعضاء التناسلية للإناث، حيث أبلغت 92 في المائة من النساء اللاتي سبق لهن الزواج عن تعرضهن للختان طبقًا للدراسة الاستقصائية الدولية بشأن الرجال والمساواة بين الجنسين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ويوافق 70 في المائة من الرجال و56 في المائة من النساء على الممارسة (على الرغم من أن أحدث الاستقصاءات الديمغرافية والصحية في مصر أشارت إلى انحسار الممارسة خلال الأعوام الأخيرة).⁷

الشكل رقم 2: تجارب النساء وارتكاب الرجال للتحرش والاعتداء الجنسيين

نسبة الرجال الذين ارتكبوا أفعالاً مختارة من التحرش/الاعتداء الجنسي ضد النساء، والنساء اللاتي تعرضن لمثل هذه الأفعال في الأماكن العامة، المعدلات على مدى العمر، الدراسة الاستقصائية الدولية بشأن الرجال والمساواة بين الجنسين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا⁹ 2016.



توجيه برنامجي: منع العنف ضد المرأة والاستجابة له

يعتبر تحقيق خفض مجدي في نسبة انتشار العنف ضد المرأة وآثاره الضارة من بين الأولويات العالمية والإقليمية الملحة والتي لا يمكن مُعالجتها إلا باستخدام إطار واسع ومتعدد المستويات¹⁵ لفهم العنف ضد المرأة. يجب على البرامج أن تضع في اعتبارها العوامل التي تُسهم في العنف ضد النساء على المستوى الفردي وعلى مستوى العلاقة والمجتمع المحلي والمجتمع الأوسع، والعلاقات المتشابكة بين هذه المستويات.¹⁶ ولا يمكن خفض العنف ضد المرأة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وفي شتى أنحاء العالم إلا من خلال جهود شاملة ومتعددة المستويات في العديد من القطاعات. ويتضمن هذا كسب التأييد القانوني سواء للنهوض بتشريعات شاملة تُجرّم كافة أنواع العنف وتساعد الناجيات من العنف في السعي للحصول على قدر من العدالة إذا اخترن ذلك، وعلى الخدمات الصحية وخدمات الدعم الاجتماعي لمساعدة الناجيات من العنف في الالتئام بعد تجاربهن الصادمة؛ والمبادرات على مستوى المجتمع المحلي؛ والحملات التي تهدف إلى تغيير السلوكيات التي تقبل العنف باعتباره طبيعيًا أو عاديًا، من بين أمور أخرى كثيرة. تمحنا بيانات الدراسة الاستقصائية الدولية بشأن الرجال والمساواة بين الجنسين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا رؤى متعمقة في تجارب النساء مع العنف الشريك وعنف غير الشريك في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتؤكد على الحاجة لزيادة الاستثمار في وضع البرامج عبر كافة المستويات السابق ذكرها.

يميل العنف الذي يرتكبه الرجال ضد النساء في الزيادة خلال أوقات الأزمات الإنسانية، بما في ذلك النزاعات والحروب.¹⁰ وكما ذكر منهاج عمل بيجين، "رغم أن مجتمعات بأكملها تعاني من عواقب النزاع المسلح والإرهاب، فإن النساء والبنات يتأثرن بشكل خاص بسبب مركزهن في المجتمع وجنسهن."¹¹ وبالتالي يجب على واضعي البرامج والجهات المانحة أن يضعوا في الاعتبار آثار النزاعات النشطة في المنطقة على تعرض النساء لخطر ارتكاب أشكال متعددة من العنف ضدهن.

تتسم جذور العنف ضد المرأة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، كما في أجزاء أخرى من العالم، بالتعقيد. وتتضمن الأسباب الجديرة بالذكر للعنف ضد المرأة محدودية سلطة المرأة وقدرتها على التنقل، والسلوكيات الشائعة التي تبرر العنف والتعرض للعنف في الطفولة. في البلدان الأربعة جميعًا التي شملتها الدراسة الاستقصائية الدولية بشأن الرجال والمساواة بين الجنسين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، أبلغ نصف إلى ثلاثة أرباع الرجال أنهم قد تعرضوا للعنف الجسدي في منازلهم أثناء نموه، بينما أبلغ الثلثان أو أكثر أنهم تعرضوا للعنف الجسدي من قبل المعلمين أو النظراء في المدرسة. في عام 2015، وجد الباحثون أن 80 في المائة من الأطفال في بعض المواقع المختارة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تعرضوا للتعاقب البدني في المنزل.¹² وفي البلدان الأربعة جميعًا التي شملتها الدراسة الاستقصائية الدولية بشأن الرجال والمساواة بين الجنسين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وكما شوهد في أنحاء أخرى من العالم¹⁴، كان الرجال الذين شهدوا آباءهم يستخدمون العنف ضد أمهاتهم والرجال الذين تعرضوا لصورة ما من العنف في طفولتهم، أكثر احتمالاً بكثير لأن يبلغوا عن ارتكابهم عنف الشريك الحميم في علاقاتهم كبالغين.

كيف يمكننا تعزيز برامج لإشراك الرجال في منع العنف ضد المرأة والاستجابة له في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؟

في العقود الأخيرة، حدث تقدم لا يمكن إنكاره في النهوض بحقوق المرأة السياسية والاجتماعية والاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بما في ذلك عن طريق التشريعات الجديدة التي تُجرّم مختلف صور العنف ضد المرأة، وبوجه عام، تدعو الدساتير والأطر التشريعية في جميع أرجاء المنطقة إلى المساواة بين النساء والرجال وتهدف لحماية حقوق المرأة حتى يمكنها العيش حياة خالية من العنف. وتعد مثل هذه الحماية التشريعية خطوة لازمة ولكنها غير كافية للقضاء على العنف ضد المرأة في المنطقة، وتظل هناك فجوات كبيرة أخرى. وحتى في السياق القانوني الحالي، تظل هناك قيود، كما يعكس ذلك تحفظات بعض البلدان على اتفاقية السيداو استناداً إلى تفسيرات مُحافظة للشريعة.¹⁷ وبالإضافة إلى تحسين تنفيذ القوانين التي تضمن حقوق المرأة في العيش حياة خالية من العنف، فإن أفضل برامج منع العنف ضد المرأة والاستجابة له في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يجب أن تضع في اعتبارها المبادئ التوجيهية التالية:

- من المحتمل ألا تكفي الحملات التي تُنفذ مرة واحدة والمبادرات القصيرة الأمد والبرامج المحدودة التأثير، لتناول مثل هذه المشكلة الملحة بشكل جذري، ولكن يجب وضع مكونات برامج متآزرة على المستوى الفردي والمؤسسي وعلى مستوى المجتمع المحلي. تتسم جذور العنف ضد المرأة بالتعقيد كما هو الحال بالنسبة لآثارها. وهذه ليست مشكلة يمكن مُعالجتها من خلال حلول بسيطة، إلا أن الكثير من البرامج على المستوى العالمي تُصمّم وتُنفذ كما لو كانت كذلك. تُظهر الأدلة الدولية أن الحملات لمرة واحدة في المجتمع المحلي أو غيرها من نُهج البرامج القصيرة الأمد والمنعزلة لمُعالجة قضية العنف ضد المرأة غير كافية.¹⁸ يجب أن تستخدم البرامج أساليب متعددة، وأن تعمل مع مختلف جماعات أصحاب المصلحة، وأن تُتناول أكبر عدد ممكن من عوامل الخطر الكامنة للعنف وأن تقوم بذلك في شتى المحليات. إذ يجب على برنامج التعليم الجماعي، على سبيل المثال، أن يوفر خدمات الإحالة إلى خدمات الاستشارات والدعم النفسي، وأن يُنشئ حملات جماهيرية ضد العنف أو يتعاون معها، إن أمكن. يتناول هذا النوع من الأساليب المستوى الفردي ومستوى العلاقة والمستوى المجتمعي في آن واحد. وتعد تكاليف مثل هذا الأسلوب مرتفعة للغاية، مما يحث واضعي البرامج والجهات المانحة على حدٍ سواء على العمل بطرق مُنسقة، والنظر إلى عمل منظمة كلٍ منهم باعتبارها جزءاً من حركة منسقة أكبر تهدف إلى التصدي للعنف. وحين يستحيل

قيادة العديد من مكُونات البرامج باعتبارها منظمة واحدة، فإنه من المهم تقييم وفهم الإسهامات اللازمة في المجال التي تعتبر الأشد احتياجاً إليها في مكان معين. على سبيل المثال، يحدد برنامج الأمم المتحدة العالمي المشترك بشأن الخدمات الأساسية للنساء والفتيات المعرضات للعنف - وهو شراكة بين هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة - الخدمات الأساسية التي يجب أن تقدمها قطاعات الصحة والخدمات الاجتماعية والشرطة والعدالة، كما يحدد المبادئ التوجيهية لتنسيق الخدمات الأساسية وعمليات حوكمة التنسيق وآلياتها. تم تحديد المبادئ التوجيهية لتقديم الخدمات بالنسبة للعناصر الأساسية لكل خدمة من الخدمات الأساسية لضمان تقديم خدمات عالية الجودة، ولضمان الفعالية التي يوفرها المنهج الشامل والمتعدد القطاعات.

مربع 1

أداة "تقييم ذاتي" للبرامج التي تتصدى للعنف ضد المرأة

في الغالب، يقع الممارسون فريسة للحاجة الملحة لاتخاذ إجراءات لمجابهة العنف ضد المرأة. ونادراً ما تتاح لهم فرص التدبير في تصميم مشروعاتهم، أو التعلم من خبرات المبتكرين الآخرين، أو وضع أهداف للنمو والتطور. وفي بعض الأوقات، حتى الجهود ذات أفضل النوايا، حين تُنفذ بمثل هذه العجلة وبدون القليل من التفكير، يمكن أن ينتهي بها الأمر لتكون غير فعالة أو أسوأ من ذلك، بأن تكون ضارة للنساء الأشد احتياجاً للدعم. ولمجابهة هذا التحدي، أطلق المركز الدولي للبحوث المتعلقة بالمرأة أداة تقييم ذاتي تعتمد على شبكة الإنترنت للمنظمات التي تعمل في سبيل التصدي للعنف ضد المرأة. وتهدف الأداة إلى تيسير التفكير داخل منظمات منع العنف التي تمثل القاعدة العريضة، ومساعدتها في تحديد نقاط القوة للبرامج وفرص التحسين وأولويات بناء القدرات. وتوفر الأداة عملية تقييم بسيطة على مقياس مكون من أربع نقاط، باستخدام عشرات المؤشرات المستمدة من الأدبيات الدولية بشأن الممارسات الأكثر أخلاقية وفعالية في مجابهة العنف ضد المرأة، مع وجود أسئلة مخصصة لحشد المجتمع المحلي وخدمات الدعم الصحي والاجتماعي والمساعدة القانونية وكسب التأييد والإعلام والاتصالات وبناء القدرات والشراكات. ابدأ عملية التقييم الذاتي لمنظمتك الآن من خلال زيارة: <http://vaw.icrw.org>

أداة التقييم الذاتي غير متاحة بعد باللغة العربية.

مربع 2

مجموعة أدوات تحالف MenEngage

أصدر تحالف MenEngage، وهو عبارة عن شبكة عالمية تضم 700 من منظمات المجتمع المدني التي تعمل مع الرجال والفتيان للنهوض بالعدل بين الجنسين، مجموعة أدوات لدعم المنظمات الأعضاء في التحالف لضمان اتساق كل مكون من مكونات عملها، في كل مرحلة، مع مبادئ التضامن والمساءلة أمام منظمات وحركات حقوق المرأة في الأماكن المجاورة لها. ويمكن أن تساعد المبادئ التوجيهية ومجموعة الأدوات الخاصة بتحالف MenEngage أي برنامج يضم الرجال والفتيان في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لضمان أن يدعم عمله الجهود المحلية التي تقودها النساء.

المعايير والمبادئ التوجيهية الخاصة بالمساءلة:

http://menengage.org/wp-content/uploads/2015/MenEngage_Accountability-Standards-and-Guidelines.pdf

مجموعة أدوات التدريب في مجال المساواة:

<http://menengage.org/wp-content/uploads/201511/MenEngage-Accountability-Toolkit.pdf>

المبادئ التوجيهية ومجموعة الأدوات الخاصة بالمساءلة غير متاحة بعد باللغة العربية.

- **التركيز على المجتمع المحلي للمساعدة في تجنب المفاهيم المتعلقة بالرجال والنساء التي تعطي نتائج عكسية.** حتى في البيئات الأبوية والمُقيّدة للغاية، لا يعيش الرجال والنساء في معزل عن بعضهم البعض، على الرغم من أن وثائق البرامج والسياسات يمكن أن توحى بشيء من ذلك. ولكن، يعيش الرجال والنساء في مجتمع محلي مع بعضهم البعض، وتتحدد أدوارهم ومسئولياتهم بحسب العلاقة بينهم، وليس في معزل عنها. وبالتالي، فقد تمكنت بعض نماذج برامج منع العنف من تحقيق الفعالية من خلال إشراك المجتمعات المحلية بأكملها واستخدام رسائل تتعلق برفاه المجتمع المحلي بدلاً من إشراك جماعات مستهدفة ورسائل محددة بحسب نوع الجنس.
- **اتباع أسلوب تمكيني وطموح.** يعتبر العنف الرجال ضد النساء انتهاكاً لحقوق الإنسان، ويُغري هذا باتباع أسلوب برامجي يؤكد على أضرار هذا العنف أو "يفضح ويُعير" مرتكبي العنف البارزين - بل يستلزم ذلك في بعض الأحيان. ولكن الدروس المستفادة من عمل المجتمع المحلي لمجابهة العنف تُظهر أن المشاركين في البرنامج لا يهتمون كثيراً بالمشاركة في برامج لا تستخدم سوى نغمة

- **الذهاب إلى ما هو أبعد من مجرد الإقرار بعدم المساواة والعمل، بدلاً من ذلك، للدخول في تحدٍ مباشر مع المعايير الضارة التي تطيل عدم المساواة وتبرر استخدام الرجال للعنف في المقام الأول، وتغييرها.** ويمكن أن يساعد تحويل معايير النوع الاجتماعي بهذه الطريقة على تجنب العواقب السلبية غير المقصودة. على سبيل المثال، قد تتعرض النساء اللاتي يكتسب وضعاً اقتصادياً لخطر عنف الشريك الحميم بصورة أكبر إذا لم يتم معالجة الأفكار السائدة بشأن الرجولة وكسب الدخل مع شركائهن من الذكور. ويقوم أحد مناهج التحول في قضايا النوع الاجتماعي، وهو مشروع نموذج التكافؤ بين الجنسين في مصر، بالجمع بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الخاصة في تدخل مبتكر يسعى إلى منع العنف ضد المرأة وخفض معدلاته جنباً إلى جنب مع مبادرات التمكين الاقتصادي للمرأة. ويحقق المشروع هذا من خلال فهم الكيفية التي يبني بها الرجال والنساء في المجتمعات المحلية المستهدفة الأدوار الاجتماعية المحددة لكل نوع اجتماعي والعلاقات، مع التركيز على المفاهيم الدينية والاجتماعية الخاطئة التي تعزز تبرير العنف بين الزوجين.¹⁹

- **يجب على البرامج أن تضع حقوق المرأة وسلامتها في جوهر عملها، وأن تحافظ على تضامن الحركة ومساءلتها عند إشراك الرجال.** يقر النشطاء والممارسون وصناع السياسات في شتى أنحاء العالم بأهمية إشراك الرجال والفتيان في جهود منع العنف ضد المرأة وفي تعزيز المساواة بين الجنسين بشكل عام. وقد يُعادل إخراج الرجال من هذه المعالجة وضع عبء مهمة إنهاء وباء عالمي يحدث على نطاق واسع في صورة أفعال الرجال، على كاهل النساء والفتيات. كما يعد أيضاً ترك الرجال خارج حركة منع العنف إهداراً للتأثير الإيجابي المحتمل للكثير من الرجال - الذين يمثلون الأغلبية في معظم الحالات - الذين ينبذون العنف ضد المرأة. ولكن، يجب ألا يُثقل "إشراك الرجال والفتيان" أبداً غايةً في حد ذاته. إذ تفقد أي أساليب مدروسة لإشراك المزيد من الرجال والفتيان في عمل المساواة بين الجنسين قيمتها حين تبدأ مثل هذه البرامج في تكرار أوجه الظلم القائمة على النوع الاجتماعي بدلاً من أن تقاومها، على سبيل المثال، من خلال إعطاء مساحات زائدة لأصوات الرجال وآرائهم وقيادتهم مع ترك النساء على الهامش. وهذا ما يحدث في معظم الأحيان. أبلغ استعراض للأدبيات أجري مؤخراً عن أن ثلثي البرامج العالمية التي تعمل مع الرجال والفتيان في مجال الأهداف المتعلقة بالنوع الاجتماعي لم تقم بأي توعية أو أي جهد بتحديد أولويات أنشطتها بناءً على الاحتياجات التي عبرت عنها النساء أو الفتيات.²⁰ يجب على البرامج التي تعمل مع الرجال والفتيان لمنع العنف ضد المرأة والتصدي له أن تحقق الاتساق بينها وبين أولويات النساء وقيادتهن، وألا تتوانى في الخضوع للمساءلة أمام تحرك النساء.

مربع 4

صور من حملة للتمكين

تماشياً مع استراتيجية مؤسسة أبعاد - مركز الموارد للمساواة بين الجنسين، والتي تهدف إلى إشراك الرجال والفتيان - جنباً إلى جنب مع النساء والفتيات - في مقاومة العنف ضد المرأة، نظمت مؤسسة أبعاد في 12 تشرين الثاني/نوفمبر 2017 مسيرة ضمت 350 من النشطاء في بيروت لدعوة السلطات إلى زيادة عقوبة الاغتصاب داخل الأسرة. ارتدى المشاركون علامات مكتوب عليها "#WithTheIncrease" (ادعم الزيادة) للإشارة إلى عقوبة السجن لمدة خمس سنوات التي يواجهها مرتكبو العنف ضد أفراد الأسرة، طبقاً للمادة 506 من قانون العقوبات اللبناني. وبالإضافة إلى ذلك، ارتدت جماعة أخرى من الرجال زي السجن ووضعوا السلاسل في أيديهم، رمزاً للحاجة لفضح جريمة اغتصاب أفراد الأسرة ولتغليظ العقوبة القائمة.

استخدام قاعدة الأدلة. تحت قيادة المؤسسات الدولية²¹ والإقليمية على حدٍ سواء، بما في ذلك مركز المرأة العربية للتدريب والأبحاث (مركز كوثر)، ومؤسسة أبعاد، وشركاء الأبحاث في الدراسة الاستقصائية الدولية بشأن الرجال والمساواة بين الجنسين وغيرهم، هناك فهم أفضل لأساليب ومنهجيات البرامج التي ثبت أنها أكثر فعالية في التصدي للعنف ضد المرأة. وتعتبر الموارد المتاحة على الموقع الإلكتروني "الأمر الناجحة" (<http://www.whatworks.co.za>) ذات قيمة خاصة في هذا الصدد.

كسب التأييد لاتخاذ إجراءات: إنشاء بيئة مواتية لمنع العنف ضد المرأة

تعتبر القوانين السياسات والممارسات الداعمة داخل المدارس وقطاع الصحة ومنظومة العدالة من المكونات الأساسية لمنع العنف ضد المرأة، ولوضع مرتكبيه موضع المساءلة وتحقيق العدالة والدعم لضحايا العنف. ويجب أن توضع في الاعتبار السياسات الوطنية القائمة بشأن هذه الموضوعات في شتى أنحاء المنطقة عند مواءمة توصيات هذه المذكرة التوجيهية على المستوى الوطني.

يحق للبلدان في شتى أنحاء المنطقة أن تحتفل بانتصارات حركات النساء المحلية في الوصول إلى إقرار تشريعات العنف المنزلي خلال السنوات الأخيرة. وتشير بيانات الاستقصاءات الديمغرافية والصحية العالمية إلى أن النساء اللاتي يعشن في بلدان لها تشريعات ضد العنف المنزلي يتعرضن للعنف بنسبة تقل سبعة في المائة عن النساء في البلدان التي لا توجد لديها مثل هذه القوانين. وبالإضافة إلى ذلك، يرتبط كل عام إضافي كان للبلد خلاله تشريع يخص العنف المنزلي بانخفاض انتشار العنف بنحو اثنين في المائة.²² وتعد هذه الانخفاضات ذات مغزى ومُلهمة، ولكنها بالطبع لا تمثل حلاً كاملاً لقضية العنف ضد النساء في منطقة الشرق الأوسط وشمال

سلبية في إطارها ورسائلها. وأكثر البرامج فعالية هي تلك التي لا يُنظر فيها للمشاركين باعتبارهم "مستفيدين" بل باعتبارهم وكلاء مُمكنين بالكامل للتحكم في حياتهم ومستقبلهم. ومن المتوقع أن تكون الملصقات والصور التي تُظهر أسرة مزدهرة خالية من العنف أو شارع نابض بالحياة في مدينة خالية من التحرش الجنسي، أكثر فعالية وتمكيناً وحثاً على المشاركة بالمقارنة بصور العنف والإصابات والإساءات التي يُقصد منها استثارة الجمهور. ويمكن أن توضع على هذه الصور أصوات الرجال الكثيرون في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الذين يحددون هوياتهم بفخر استناداً إلى رفض كافة أشكال العنف ضد المرأة.

مربع 3

برنامج "القاهرة آمنة للجميع" هو جزء من مبادرة المدن الآمنة العالمية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، والتي تغطي أكثر من 20 مدينة. يهدف برنامج "القاهرة آمنة للجميع" إلى منع وخفض التحرش الجنسي وصور العنف الجنسي الأخرى في الأماكن العامة، ويحتوي على مكوث لإشراك الذكور.

يعيش محمد نمر، وهو سائق توكتوك شارك في برنامج المدن الآمنة، في منزل أسرته مع أربع أخوات وأمه. "في البداية، كنت أعامل أمني بعنف وبطريقة عصبية ووحشية. ولكن، بعض انضمامي إلى المشروع، تعلمت كيف أتعامل مع النساء، وبخاصة مع أخواتي وأمي. أعمل كسائق توكتوك، وأنا الآن أحترم النساء اللاتي يركبن معي. في الماضي، كنت أتعامل مع الشارع على أنه مخصص لي وحدي، وليس للنساء الحق حتى في السير في الشارع. حتى في المنزل، كنت أضرب أختي الصغيرة وأصرخ في وجهها. وكنت أصر على تلبية مطالبتي على الفور، وإذا لم يحدث هذا، كنت أصرخ وأتساجر وأفتعل المشكلات. ومنذ انضمامي إلى برنامج "مدن آمنة"، أدركت أنني كنت سبب المشكلة. كنت أنا الذي لا يعرف كيف يتعامل مع الآخرين، لذلك أصلحت علاقتي معهم."

أُطلق البرنامج (2011-2018) بدعم من وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي والوكالة الإسبانية للتعاون في مجال التنمية الدولية، ومن خلال شراكة قوية مع حكومة مصر والنساء على مستوى القاعدة والمنظمات غير الحكومية وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ووكالات الأمم المتحدة الأخرى والقطاع الخاص وشركاء آخرين.

أفريقيا وفي شتى أنحاء العالم، ويجب على النشطاء في المنطقة الاستمرار في جهود وقف العنف بنفس القدر من الشدة في مجال القوانين السارية.

ويمكن للمجتمع المدني والجهات الفاعلة الرئيسية في الأمم المتحدة القيام بدور - وقد قام به بالفعل من قبل - في التأثير على صناعات السياسات وأصحاب المصلحة الرئيسيين والجهات ذات الصلة من أجل الدعوة إلى تغيير السياسات.²³ يمكن القيام بكسب التأييد بطرق عديدة؛ من خلال البيانات الكتابية أو الاجتماعات أو الإحاطات مع صناعات السياسات وجهات صنع القرار؛ أو من خلال بناء الشراكات والتحالفات واتخاذ إجراءات جماعية من خلالها؛ أو من خلال قيادة حملات التواصل الموجهة أو جهود الرامية لإشراك وسائل الإعلام. يمكن في بعض الأحيان أن تمثل الاستراتيجيات أو "خطط العمل" الوطنية آلية مفيدة لإحداث التعاون بين الجهات الفاعلة في المجتمع المدني والحكومة، وإتاحة إخضاع كلا المجموعتين للمساءلة أمام الأخرى. ولكن، كما يروي استعراض الأدبيات شارك في تأليفه مؤخرًا مركز كوتر، "هناك عدد قليل من البلدان [في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا] التي وضعت سياسات أو استراتيجيات أو خطط وطنية تركز صراحةً على العنف القائم على نوع الجنس بجميع صوره، وعدد أقل من ذلك استثمر الجهد لترجمة الاستراتيجيات القائمة إلى تشريعات مُحسنة أو برامج وخدمات أفضل على الأرض."²⁴ وتتضمن بعض الاستثناءات الملحوظة التي ذُكرت في نفس الاستعراض القوانين الجديدة للتصدي لتشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث والتحرش الجنسي في الأماكن العامة (مصر)؛ والسياسات التي تنشئ مراكز لحماية الناجيات (فلسطين)؛ والسياسات الجديدة في مصر والأردن والمغرب التي تتصدى للتحرش الجنسي في مكان العمل.

من المهم القيام بكسب التأييد من أجل السياسات التحويلية بالنسبة للنوع الاجتماعي. هذه السياسات هي تلك التي تحدد صراحةً ديناميات السلطة غير المتكافئة، والأسباب الجذرية للعنف ضد المرأة وتتصدى لها، وتسعى بنشاط لتحدي وتحويل ديناميات النوع الاجتماعي القائمة والضارة وأوجه انعدام التوازن في السلطة (انظر الأمثلة الواردة في الجدول أدناه).

الاستفادة من المعايير الدولية: أهداف التنمية المستدامة

هناك العديد من الآليات (الأهداف والقرارات ومنصات العمل الدولية، من بين أشياء أخرى) المُصمَّمة لوضع الحكومات الوطنية موضع المساءلة عن تعزيز المساواة بين الجنسين وعن منع العنف ضد النساء على المستوى العالمي.²⁵ ومن الجدير بالذكر أن جميع الدول العربية، باستثناء الصومال والسودان، صدقت على اتفاقية السيداو، التي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 1979. وعلى الرغم من أن أغلبية هذه الدول أبدت في البداية تحفظات على بعض نصوصها الرئيسية، عند التصديق، إلا أن بعض البلدان مثل المغرب، سحبت تحفظاتها خلال السنوات الأخيرة، في إشارة مُشجعة على التقدم المُحرز.^{26, 27}

تتيح أهداف التنمية المستدامة²⁸ الخاصة بخطة التنمية المستدامة لعام 2030²⁹ فرصة للاهتمام العالمي بقضية العنف ضد المرأة. يهدف هدف التنمية المستدامة رقم 5 بصفة خاصة إلى تحقيق المساواة بين الجنسين بحلول عام 2030. وهو يتضمن أيضًا غاية محددة تهدف إلى القضاء على جميع أشكال العنف ضد جميع النساء والفتيات في المجالين العام والخاص، بما في ذلك الاتجار بالبشر والاستغلال الجنسي وغير ذلك من أنواع الاستغلال.

" يمكن أن يدعم شركاء المجتمع المدني وشركاء الأمم المتحدة الحكومات³⁰ في الوصول إلى هذا الهدف بطرق عديدة، بما في ذلك من خلال القيام بالإجراءات التالية:

- بناء قدراتها على فهم الكيفية التي تؤدي بها أوجه انعدام المساواة في السلطة بين الرجال والنساء، القائمة على النوع الاجتماعي، إلى العنف ضد المرأة؛
- تقديم أفضل الممارسات القائمة على الأدلة في النهج البرمجية والسياسات لتعزيز العلاقات الصحية وغير العنيفة وإخضاع مرتكبي العنف للمساءلة وتوفير العدالة للناجيات؛
- جمع البيانات المُصنَّفة بشأن سلوكيات وتوجهات كل من الرجال والنساء فيما يتعلق بالعنف؛
- بناء شراكات مع المجتمع المدني للتنفيذ الفعّال للسياسات والبروتوكولات والبرامج لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

نقاط الدخول والغايات المحتملة لكسب التأييد على المستوى الوطني

ويمكن الدعوة إلى تبني العديد من أمثلة السياسات الوطنية (الموضحة في الجدول أدناه) وتنفيذها وإنفاذها لمنع العنف ضد المرأة. وفي الوقت نفسه، يمكن بذل الجهود لوضع مرتكبي العنف موضع المساءلة وتوفير أنظمة العدالة والدعم لضحايا العنف. ويجب تعديل هذه الأمثلة بشكل مدروس لكل سياق قطري خاص.

مجالات لكسب التأييد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لمنع العنف ضد المرأة والتصدي له

السياسة	الحالة	التوصية
تشريعات العنف المنزلي	حتى عام 2016، كانت التشريعات بشأن العنف المنزلي أقل انتشاراً في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالمقارنة بالمناطق الأخرى من العالم؛ حيث 4 اقتصادات فقط من بين 19 اقتصاداً تمت تغطيتها مثل هذه القوانين. ³¹ في الاقتصادات التي لم تسن تشريعات (ولم تزد من عقوبات العنف داخل الأسرة)، لا يزال من الممكن إقامة الدعوى نتيجة العنف المنزلي بموجب القوانين الجنائية العامة، مثل الاعتداء. ولكن التشريعات المحددة بالنسبة للعنف المنزلي تتناول العناصر الفريدة للعنف بين أفراد الأسرة وتدمج آليات لحماية النساء اللاتي يطلبن المساعدة ودعمهن. ³²	ويجب أن يتضمن تشريع العنف المنزلي قدرًا كبيرًا من التدريب لأفراد إنفاذ القانون، وأن يحتوي على تدابير يتم إنفاذها جيدًا مثل أوامر الحماية والمحاكم المتخصصة التي تتمتع بالحساسية والتدريب اللازمين للتعامل مع قضايا العنف المنزلي. ³³
التحرش الجنسي	في المنطقة، يوجد لدى عدد محدود من البلدان قوانين بشأن التحرش الجنسي في مكان العمل، وعدد أقل لديه قوانين بشأن التحرش الجنسي في المدارس. في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، يوجد لدى 21 في المائة من الاقتصادات ³⁴ في المنطقة قانون بشأن التحرش الجنسي في الوظيفة ولدى 11 في المائة قانون بشأن التحرش الجنسي في التعليم ولدى 21 في المائة قانون بشأن التحرش الجنسي في الأماكن العامة. ³⁵ ويعتبر الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من أكثر المناطق التي لديها قوانين تمنع التحرش الجنسي في الأماكن العامة، وبرغم ذلك، وطبقًا لأحد التقارير، فإن 1 من كل 5 من بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لديها مثل هذه القوانين. ³⁶ وقد اعتمدت مصر مؤخرًا، من بين بلدان أخرى، قانونًا يجرّم التحرش الجنسي في الوظيفة وفي التعليم وفي الأماكن العامة، وهو ما يعد خطوة إيجابية. ³⁷	يجب أن يوجد التشريع لكي يُخضع مرتكبي التحرش الجنسي للمساءلة في أماكن العمل والمدارس والأماكن العامة، ويجب تنفيذه جنبًا إلى جنب مع جهود القضاء على المعايير الاجتماعية والرسائل التي تجعل مثل هذا السلوك يبدو "طبيعيًا" في الحياة العامة والخاصة. يلعب الرجال الكثير من الأدوار المؤثرة في تنفيذ هذه القوانين، ويجب أن يخضعوا للمساءلة عن فعاليتها.

<p>يجب أن يُجرّم التشريع الاغتصاب، بما في ذلك الاغتصاب الزوجي، من خلال التأكد من أن نصوص الاعتداء الجنسي تُطبّق "بغض النظر عن طبيعة العلاقة" بين مرتكب الجريمة وبين الشاكية، أو عن طريق النص على أن "لا يجوز أن يُمثّل الزواج أو غيره من العلاقات دفاعًا قانونيًا ضد تهمة الاغتصاب."³⁹ ويجب أن تُصاحب ذلك حملات رفع الوعي والسياسات التي توفر خدمات وحمايات للنجاحات من العنف الجنسي.</p>	<p>على الرغم من أن الاغتصاب جريمة يعاقب عليها القانون في المنطقة (باستثناء الاغتصاب الزوجي، وهو غير مُجرّم صراحةً إلا في اقتصاد واحد من اقتصادات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا - مالطا - في مجموعة بيانات النساء والأعمال التجارية والقانون)،³⁸ إلا أن هناك العديد من القوانين في المنطقة التي تُبرّي المغتصب إذا كان مرتكب الجريمة مستعدًا للزواج من الضحية، حتى وإن كانت الناجية قاصرًا. في لبنان، أدى نشاط كسب التأييد مؤخرًا إلى إلغاء المادة رقم 522 من قانون العقوبات، والتي كانت تتيح للمغتصبين الإفلات من السجن من خلال الزواج من ضحاياهم.</p> <p>في مصر والمغرب، لا يعد الاغتصاب الزوجي مُجرّمًا على وجه التحديد، على الرغم من أن بيانات الدراسة الاستقصائية الدولية بشأن الرجال والمساواة بين الجنسين تظهر أن هناك دعمًا من كل من النساء والرجال لتجريمه. وتعتبر النساء أكثر احتمالًا لأن يدعمن مثل هذا القانون، على الرغم من أن أغلبية الرجال يدعمون مثل هذا القانون، ولكنهم عددًا أقل من النساء.)</p>	<p>الاغتصاب</p>
<p>يجب أن يُصاحب تعديل قانون العقوبات إصلاحات أوسع لإعطاء قوة قانونية لعناصر استراتيجية مصر لعام 2015 الرامية إلى إنهاء تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث. ويجب أن تسن مصر تشريعات لضمان التمويل وغيره من الموارد من أجل استجابة شاملة، بما في ذلك برامج الوقاية التي تهدف إلى تغيير السلوكيات المجتمعية التي تقبل هذه الممارسة. يشير دعم الرجال لاستمرار تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث ومشاركتهم في عملية صنع القرار⁴² إلى الحاجة لأن تقوم حملات القضاء على تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث بإشراك الرجال والفتيان على نحو أكثر فعالية، إذ كثيرًا ما يكونون صناع قرار وممارسين لتشويه الأعضاء التناسلية للإناث.</p>	<p>في تقرير صادر عن اليونسيف في عام 2013، وجد أن 8 في المائة من النساء اللاتي تبلغ أعمارهن ما بين 15-49 عامًا في العراق، و23 في المائة في اليمن و91 في المائة في مصر قد تعرضن لتشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث.⁴⁰ وجدت نتائج الدراسة الاستقصائية الدولية بشأن الرجال والمساواة بين الجنسين في مصر أن الرجال كانوا أكثر دعمًا بكثير لتشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث مقارنةً بالنساء. إذ وافق نحو 70 في المائة من الرجال على الممارسة، في مقابل 56 في المائة من النساء، وكان الرجال أكثر دعمًا من النساء لاستمرار الممارسة نتيجة التقاليد، ونظرًا لوضعها باعتبارها واجب ديني.⁴¹ جرّمت مصر تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث في عام 2008، وعدّلت القانون في عام 2016، حيث عدّلت المخالفة من جنحة يعاقب عليها بالسجن لحد أقصى ثلاث سنوات إلى جناية يعاقب عليها بالسجن من 5 إلى 15 عامًا. يتلقى القضاة والأطباء والمستولون تدريبًا حول كيفية التعرف على الجريمة والتحقيق فيها والإبلاغ عنها، على الرغم من أن التنفيذ لا يزال صعبًا وغير متسق.</p>	<p>تشويه / بتر الأعضاء التناسلية للإناث،</p>

توصيات لتغييرات السياسات التحويلية في مجال النوع الاجتماعي

يجب أن تكون جهود كسب التأييد التي تُجرى لمنع العنف ضد المرأة ووضع مرتكبيه موضع المساءلة، وتوفير إمكانية الوصول إلى العدالة تحويلية من ناحية النوع الاجتماعي، مع استنادها إلى حركة حقوق المرأة وخضوعها للمساءلة أمامها. وفيما يلي بعض المبادئ التوجيهية لهذا العمل، والتي يُقصد منها أن تكون بمثابة إرشادات إقليمية عالية المستوى، ينبغي أن يتم تكييفها أكثر بالنسبة للسياق ومواءمتها للاستخدام على المستوى الوطني.

لا يعني إجراء أنشطة كسب التأييد الناجحة للسياسات اعتماد السياسات التحويلية بالنسبة للنوع الاجتماعي التي تدين العنف ضد المرأة وتعالج أسبابه الجذرية فحسب، وإنما يعني أيضًا إزالة العوائق التي تحول دون التنفيذ ومساءلة الحكومات عن التزاماتها وخطط عملها.

مربع 5

الاستفادة من القنوات الإعلامية لمعالجة انعدام المساواة بين الجنسين

فلسطين: شاركت هيئة الأمم المتحدة للمرأة في فلسطين مع شبكة نساء للتدريب والإرشاد الإعلامي لإنتاج وإذاعة مسلسل درامي إذاعي من سبع حلقات يتناول قضية العنف ضد المرأة وكيف يمكن للرجال والفتيان التدخل لمنع العنف وتغيير المعايير الاجتماعية. تضمنت الموضوعات المحددة للمواد المذاعة على قناة نساء الإذاعية على تردد إف إم، الزواج المبكر والتحرش الجنسي والعنف المجتمعي والتحديات الاقتصادية والرجولة. كتب السيناريو طلاب الجامعة المحلية بدعم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة وقاموا بتسجيل المادة الإذاعية الدرامية تحت إشراف شبكة نساء. قامت شبكة نساء بإذاعة المسلسل مرتين عبر قنواتها الإذاعية. كان هذا النوع من الأساليب جديداً في فلسطين، وقد يمثل التجربة الأولى من نوعها التي تستخدم فيها المسلسلات الإذاعية لمعالجة استخدام الرجال للعنف ضد النساء، بمشاركة أصوات الشباب المحليين في وضع السيناريو والتسجيل.

وبين تلك التي تعمل مع الشباب، لتحديد الأهداف المشتركة ورسم خريطة للعواقب الممكنة غير المقصودة. سوف يؤدي هذا الجهد إلى تقوية جهود كسب التأييد وسوف ضمن أن تكون أهداف كسب التأييد بالنسبة للسياسات مشتركة وشاملة وخاضعة للمساءلة أمام احتياجات أصحاب المصلحة الرئيسيين.

• تحديد القادة السياسيين ودعمهم ومساءلتهم، سواء في القطاع العام أو في المجتمع المدني، والزعماء الدينيين باعتبارهم من الحلفاء الظاهرين، والعمل مع الزعيمات من الإناث لتوجيه تغيير السياسات وإظهار القيادة الشخصية بتغيير المعايير المتعلقة بإرساء معيار لا يقبل التسام مطلقاً مع العنف ضد النساء في جميع صورته.

• استكمال سياسات منع العنف ضد المرأة بتقديم الخدمات لمن تعرضن للعنف، بما في ذلك الرعاية الطبية ورعاية الصحة العقلية والمساعدات القانونية والدعم الاقتصادي، مثل التمويل متناهي الصغر أو التدريب المهني أو التوظيف أو التحويلات النقدية أو تحويلات الأصول، مثل إصلاحات الأراضي، بالإضافة إلى التدريب في مجال المساواة بين الجنسين.^{45، 46}

• إشراك الرجال في البرامج والمنصات التي تسترشد بأهداف للتنمية المستدامة والمدفوعة بها، وبخاصة الهدف رقم الذي ينص على "تحقيق المساواة بين الجنسين والتمكين لجميع النساء والفتيات"، والإسهام في التنفيذ الكامل لخطة 2030 متجاوبة من حيث النوع الاجتماعي.

• الإقرار بتباين الرجال والنساء (بما في ذلك التنوع الجنسي والعرق والطبقة والانتماء الديني وحالة التوظيف من بين أمور أخرى) ومعالجة العوائق الهيكلية التي لها أعظم الأثر على بعض الهويات. وتتضمن هذه العوائق تلك المرتبطة بزيادة مخاطر التعرض للعنف ضد المرأة، مثل النساء ذوات الإعاقة والنساء من الأقليات الإثنية أو العرقية أو جماعات الشعوب الأصلية.

• إلقاء الضوء على التكاليف الاقتصادية والاجتماعية والصحية للعنف ضد المرأة، والآثار الإيجابية لإنشاء مجتمعات خالية من هذا العنف، مع استخدام نهج قائم على الحقوق، بما في ذلك رواية القصص وضرب الأمثلة للرجال الذين تغيروا، وإلقاء الضوء على الأصوات الداعية إلى المساواة بين الجنسين.

• تنفيذ دورات تدريبية تحويلية من ناحية النوع الاجتماعي لزيادة الوعي لدى أفراد إنفاذ القانون - من الشرطة والمحامين والقضاة⁴⁷ وغيرهم - ومعظمهم من الذكور، لتشجيعهم على التنفيذ الفعال للقوانين التي تجرم العنف ضد المرأة وعلى تقديم الدعم لإدخال المزيد من النساء في هذه المهنة التي يقوم بها الذكور من الناحية التقليدية.

• استكمال الإصلاحات التشريعية بشأن حقوق المرأة - وبخاصة المتعلقة بالعنف ضد المرأة - بمناقشات عامة وحملات توعية لمساعدة الرجال على فهم أسباب ضرورة مثل هذا التغيير وللسعي بصورة نشطة لتحويل التوقعات القائمة على النوع الاجتماعي الكامنة وأوجه انعدام التوازن في السلطة، ورؤية الفوائد العامة التي تعود عليهم من مثل هذه التغييرات.⁴³ وقد يتضمن هذا تنفيذ والتوسع في حملات مستلهمة من حملة هو يدعم هي التي أطلقتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة وحملة "لأني رجل" التي أطلقتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة والحملات والتدخلات القائمة على المدارس أو المجتمع المحلي، ومن خلال العمل مع الإعلام من خلال البرامج طويلة الأمد التي تُشرك وسائل التواصل الاجتماعي أو تطبيقات الهواتف المحمولة أو المسلسلات التلفزيونية المواضيعية أو الملصقات، بالإضافة إلى أنشطة التواصل بين الأشخاص.⁴⁴

• يجب القيام بأنشطة كسب التأييد لإشراك الرجال كشركاء في منع العنف ضد المرأة ضمن الحركة الأوسع للمساواة في الحقوق، ولا يمثل إشراك الرجال في منع هذا العنف، ووضع مرتكبيه موضع المساءلة وتوفير العدالة للناجيات نقطة انتهاء، ولكنه جزء ضروري من تحقيق المزيد من المساواة بين الجنسين والعدالة وحرية الاختيار للجميع.

• بناء التحالفات بين المنظمات غير الحكومية المحلية المعنية بحقوق المرأة والتي تعمل بالفعل للتصدي للعنف ضد المرأة،

الخلاصة

لن تتحقق المساواة الكاملة بين الجنسين في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ولا في العالم بصفة عامة، حتى يتم القضاء على العنف ضد المرأة. تقدم الدراسة الاستقصائية الدولية بشأن الرجال والمساواة بين الجنسين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أدلة قوية للإجراءات المتعلقة بالبرمجة التحويلية في مجال النوع الاجتماعي وللدعوة القائمة على الأدلة لمنع العنف ضد المرأة. ويكمن التحدي خلال المرحلة المقبلة في تحديد ودعم النساء والرجال من النشطاء على جبهتين: الذين يقودون الطريق نحو منازل ومجتمعات مسالمة، ويغيرون أيضًا من المعايير الاجتماعية الكامنة التي تديم هذا العنف من خلال سياسات وممارسات تحويلية فيما يخص النوع الاجتماعي.

- 1 يمكن قراءة التقرير الكامل للدراسة الاستقصائية الدولية بشأن الرجال والمساواة بين الجنسين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هنا: www.imagesmena.org في لبنان وفلسطين، كانت العينات ممثلة للمستوى الوطني. أما في مصر والمغرب، اختيرت مناطق محددة من البلدين؛ وتعد العينات ممثلة بصفة عامة لهذه المناطق.
- 2 تُعرّف الأمم المتحدة العنف ضد المرأة على أنه "أي فعل عنيف تدفع إليه عصبية الجنس، ويترتب عليه، أو يرجح أن يترتب عليه، أذى أو معاناة للمرأة، سواء من الناحية الجسمانية أو الجنسية أو النفسية، بما في ذلك التهديد بأفعال من هذا القبيل أو القسر أو الحرمان التعسفي من الحرية، سواء حدث ذلك في الحياة العامة أو الخاصة."
- 3 الشرق الأوسط وشمال أفريقيا منطقة متباينة. إذ يغطي المكتب الإقليمي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة للدول العربية، على سبيل المثال، 17 بلدًا في المنطقة. وعلى الرغم من أن هذا الوصف الموحج يشير إلى حالة العنف ضد المرأة بشكل أعم في المنطقة، إلا أن العديد من البيانات والأمثلة تركز على مصر والمغرب ولبنان وفلسطين.
- 4 عينة المغرب الدراسة الاستقصائية الدولية بشأن الرجال والمساواة بين الجنسين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا غير ممثلة للمستوى الوطني.
- 5 طبقًا لتوصيات منظمة الصحة العالمية بشأن الأخلاقيات والسلامة في بحث العنف المنزلي ضد المرأة، اتخذ فريق أبحاث الدراسة الاستقصائية الدولية بشأن الرجال والمساواة بين الجنسين في لبنان خطوات محددة بعد اكتشاف أن المستجيبات أبلغن عن معدلات من العنف أقل من المتوقع طبقًا للأدلة وملاحظات الخبراء. فقد بدأ فريق أبحاث الدراسة الاستقصائية الدولية بشأن الرجال والمساواة بين الجنسين في لبنان دراسة ثانية جديدة تمامًا
- على مستوى البلاد بالكامل، ركزت بشكل أدق على عنف الشريك الحميم والحياة الزوجية. وحيثما كانت العينة الأولية للدراسة الاستقصائية الدولية بشأن الرجال والمساواة بين الجنسين تضم عددًا من المشاركين الذين سبق لهم الزواج يقل نوعًا ما عن المتوقع (وبالتالي يحد من العدد الذي يمكن أن يتحدث عن تجارب عنف الشريك الحميم)، فقد اقتصرَت الدراسة الثانية على الرجال والنساء الذين سبق لهم الزواج فحسب. حُفِّض طول نموذج الاستطلاع بشدة لتجنب التسبب في إرهاق المستجيبين؛ وقُدِّم تدريب إضافي لفريق من جامعي البيانات ذوي الخبرة بشأن طبيعة عنف الشريك الحميم ودينامياته، بالإضافة إلى أفضل الممارسات لضمان جمع البيانات بصورة مريحة وأخلاقية ودقيقة. وتظهر البيانات الأولية من هذه العينة الثانية معدلات أعلى بكثير من إبلاغ النساء عن عنف الشريك الحميم ومعدلات أعلى قليلًا من إبلاغ الرجال عن ارتكابه. وتشير هذه النتيجة إلى أن الخطوات الإضافية التي اتخذت في الدراسة الثانية قد تكون خفضت من إحجام النساء عن الإفصاح عن العنف.
- 6 هيئة الأمم المتحدة للمرأة (2017). تونس تُصدر قانونًا تاريخيًا لإنهاء العنف ضد النساء والفتيات. متاح من خلال الرابط: <http://www.unwomen.org/en/news/stories/2017/news-tunisia-law-on-ending-violence-against-women>
- 7 وزارة الصحة والسكان والزناقي وشركاه ومؤسسة ICF الدولية. (2014). الاستقصاءات الديمغرافية والصحية لمصر (القاهرة وروكفيل: وزارة الصحة والسكان والزناقي وشركاه ومؤسسة ICF الدولية).
- 8 س. الفقي. و ب هيلمان و ج. باركر (2017). مفهوم الرجولة: نتائج من الدراسة الاستقصائية الدولية بشأن الرجال والمساواة بين الجنسين - الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. (القاهرة، وواشنطن العاصمة: هيئة الأمم المتحدة
- للرأة وبروموندو-الولايات المتحدة). 9 انظر الحاشية السفلية رقم 6 في الصفحة السابقة للحصول على مزيد من المعلومات حول عينة لبنان في الدراسة الاستقصائية الدولية بشأن الرجال والمساواة بين الجنسين.
- 10 الأمم المتحدة. (2015). إطار تستند إليه إجراءات منع العنف ضد المرأة
- 11 الأمم المتحدة، إعلان ومنهاج عمل بيجين، اعتمد في المؤتمر العالمي الرابع حول النساء، 27 تشرين الأول/أكتوبر 1995.
- 12 انظر سياسة الدراسة الاستقصائية الدولية بشأن الرجال والمساواة بين الجنسين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وموجز البرنامج المعني بالتنشئة الاجتماعية، للاطلاع على مزيد من المعلومات بشأن آثار العنف في مرحلة الطفولة.
- 13 اعرف العنف في الطفولة. (2017). إنهاء العنف في الطفولة. تقرير عالمي(نيودلهي)
- 14 ب. فليمغ وآخرون (2013). إشراك الرجال والفتيات في النهوض بوكالة المرأة: أين نقف واتجاهات جديدة. صوت المرأة ووكالتها ومشاركتها. سلسلة الأبحاث رقم 1 (واشنطن العاصمة: البنك الدولي).
- 15 طبقًا لمنظمة الصحة العالمية، "يستند الإطار الإيكولوجي على أدلة تثبت عدم قدرة أي عامل بمفرده على تفسير السبب الذي يجعل بعض الأشخاص أو الجماعات يتعرضون لقدرة أكبر من خطر العنف بين الأشخاص، في حين يعتبر البعض الآخر محميًا منها. ينظر هذا الإطار إلى العنف بين الأشخاص باعتباره نتيجة للتفاعل بين العديد من العوامل على أربعة مستويات - المستوى الفردي ومستويات العلاقة والمجتمع المحلي والمجتمع الأوسع." يمكن الاطلاع على المزيد من خلال هذا الرابط: <http://www.who.int/violenceprevention/approach/ecology/en>
- 16 هيئة الأمم المتحدة للمرأة. (2015). إطار تستند إليه إجراءات منع العنف ضد المرأة. (نيويورك: هيئة الأمم المتحدة للمرأة).
- 17 هناك عدد من الدول العربية التي لها تحفظات على العديد من نصوص اتفاقية السيداو، من بينها المادة 2 (بشأن التمييز ضد المرأة)؛ والمادة 9 (حقوق الجنسية)؛ والمادة 15 (المساواة أمام القانون)؛ والمادة 16 (المساواة في الزواج والعلاقات الأسرية).
- 18 ل. هيز، (2017). ما هي الأمور الناجحة في منع عنف الشريك؟ نظرة عامة على الأدلة (لندن: تحالف أبحاث 'سترايف' بكلية لندن للصحة العامة والطب الاستوائي).
- 19 ر. محمد (2017). العمل مع الحكومة والقطاع الخاص لتعزيز التكافؤ بين الجنسين ومنع العنف القائم على نوع الجنس في مصر (القاهرة: مبادرة أبحاث العنف الجنسي).
- 20 المرجع السابق.
- 21 دأبت مبادرة أبحاث العنف الجنسي وكلية لندن للصحة العامة والطب الاستوائي على قيادة مثل هذه الجهود على المستوى الدولي، وهي نقطة ترد الإشارة إليها في موضع آخر من هذا التقرير.
- 22 ج. كلوغمان وآخرون (2014). الصوت والوكالة: تمكين النساء والفتيات من أجل الرخاء المشترك (واشنطن العاصمة: البنك الدولي).
- 23 تُعرّف اليونيسف كسب التأييد باعتباره، "...كسب التأييد هو العملية المتعمدة، التي تستند إلى أدلة مثبتة، وتهدف إلى التأثير سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة على صناع القرار - وأصحاب المصلحة والجماهير ذات الصلة لدعم وتنفيذ الإجراءات التي تُسهم في إنفاذ حقوق الأطفال والمرأة." في اليونيسف (2010). مجموعة أدوات كسب التأييد. نيويورك. تم استرجاعه من خلال الرابط: <https://www.unicef.org/evaluation/files/>

- المتحدة، أهداف للتنمية المستدامة). متاح من خلال الرابط <http://www.un.org/sustainabledevelopment/development-agenda/>
- 30 يُجري المنتدى السياسي رفيع المستوى استعراضات طوعية منتظمة لخطة عام 2030.
- 31 البنك الدولي للإنشاء والتعمير والبنك الدولي. (2016). النساء والأعمال التجارية والقانون 2016: الوصول إلى المساواة (واشنطن العاصمة).
- 32 المرجع السابق.
- 33 المرجع السابق.
- 34 لجزائر والبحرين وجيبوتي ومصر وإيران والعراق والأردن والكويت ولبنان ومالطا والمغرب وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية وسوريا وتونس والإمارات العربية المتحدة والصفة الغربية وقطاع غزة واليمن.
- 35 المرجع السابق.
- 36 المرجع السابق.
- 37 المرجع السابق.
- 38 المرجع السابق.
- 39 المرجع السابق.
- 40 منظمة الأمم المتحدة للطفولة، تشويه/ بتر الأعضاء التناسلية للإناث: نظرة عامة إحصائية واستكشاف لديناميات التغيير (اليونسف، نيويورك، 2013).
- 41 مفهوم الرجولة.
- 42 في مصر، وجدت الدراسة الاستقصائية الدولية بشأن الرجال والمساواة بين الجنسين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أن أكثر من 80 في المائة من النساء و90 في المائة من الرجال وافقوا على أن الرجال مشاركين في تقرير ختان الإبنة.
- 43 المرجع السابق.
- 44 الأمم المتحدة. (2015). إطار تستند إليه إجراءات منع العنف ضد المرأة.
- 45 المرجع السابق.
- 24 مؤسسة بانيان العالمية، والمركز الدولي للبحوث المتعلقة بالمرأة ومركز المرأة العربية للتدريب والبحوث. (2016). العنف القائم على نوع الجنس في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: تحليل للسياق (واشنطن العاصمة: مؤسسة بانيان العالمية، والمركز الدولي للبحوث المتعلقة بالمرأة ومركز المرأة العربية للتدريب والبحوث (كوثر)).
- 25 تتضمن هذه الآليات اتفاقية السيداو، ومنهاج عمل بيجين والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية، من بين آليات أخرى.
- 26 مجموعة معاهدات الأمم المتحدة. (دون تاريخ للنشر). اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (السيداو) (نيويورك: مجموعة معاهدات الأمم المتحدة). متاحة من خلال الرابط https://treaties.un.org/Pages/ViewDetails.aspx?src=TREATY&mtdsg_no=IV-8&chapter=4&lang=en
- 27 منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، و مركز المرأة العربية للتدريب والأبحاث (مركز كوثر). (2014). النساء في الحياة العامة: النوع الاجتماعي والقانون والسياسة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. (تونس: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومركز كوثر).
- 28 تستمد استراتيجية أهداف التنمية المستدامة معلوماتها وتسترشد بالمعايير والآليات الدولية، متضمنة اتفاقية السيداو، والتي أقرتها كافة الدول العربية، باستثناء الصومال والسودان، على الرغم من أن أغليبيتها لديها تحفظات على بضع نوصها، ومن إعلان ومنهاج عمل بيجين، ومن برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، ومن القرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، ومن الاستنتاجات المتفق عليها للجنة وضع المرأة وما إلى ذلك.
- 29 أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة). (دون تاريخ للنشر). خطة التنمية المستدامة (العالم: الأمم

UN WOMEN IS THE UN ORGANIZATION DEDICATED TO GENDER EQUALITY AND THE EMPOWERMENT OF WOMEN. A GLOBAL CHAMPION FOR WOMEN AND GIRLS, UN WOMEN WAS ESTABLISHED TO ACCELERATE PROGRESS ON MEETING THEIR NEEDS WORLDWIDE.

UN Women supports UN Member States as they set global standards for achieving gender equality, and works with governments and civil society to design laws, policies, programmes and services needed to implement these standards. It stands behind women's equal participation in all aspects of life, focusing on five priority areas: increasing women's leadership and participation; ending violence against women; engaging women in all aspects of peace and security processes; enhancing women's economic empowerment; and making gender equality central to national development planning and budgeting. UN Women also coordinates and promotes the UN system's work in advancing gender equality.



**Planet 50-50 by 2030
Step It Up for Gender Equality**

Villa 37, Street 85,
Sarayat Al Maadi, Cairo, Egypt.

<http://arabstates.unwomen.org>
www.facebook.com/unwomenarabic
www.twitter.com/unwomenarabic
www.youtube.com/unwomenarabic
www.flickr.com/unwomenarabic